

جهاز القضاء الإسرائيلي يتوعد بالتعامل بقفزات من حديد مع مخالفات الفساد السلطوية!

صادق قاضي المحكمة المركزية في تل أبيب، دافيد روزين، يوم الخميس الماضي، على الصفقة التي أبرمتها النيابة العامة الإسرائيلية مع شولا زاكين، المديرة السابقة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق إيهود أولمرت وأمينة سره، في إطار قضية تجاوزات البناء في حي «هوليلاند، في جنوب القدس الغربية والتي باتت معروفة باسم «قضية هوليلاند».

وحكم روزين على زاكين بالسجن الفعلي لمدة ١١ شهرا، وفرض عليها غرامة مالية بمبلغ ٢٥ ألف شيكل ومصادرة مبلغ ٧٥ ألف شيكل منها.

وأدين أولمرت في هذه القضية بتلقي الرشوة من مقاولي بناء ومالكي الأرض التي أقيمت عليها «هوليلاند»، عندما كان يشغل منصب رئيس بلدية القدس.

وحكم القاضي روزين على أولمرت، يوم الثلاثاء الماضي، بالسجن الفعلي لمدة ست سنوات، يبدأ تنفيذها في مطلع أيلول المقبل، وأعلن أولمرت ومحاموه أنهم سيستأنفون على قرار العقوبة إلى المحكمة الإسرائيلية العليا.

لكن محللين إسرائيليين اعتبروا أن القرار ضد زاكين وإفاداتها التي سمح لها روزين بالإدلاء بها قبل صدور قرار العقوبة بحقها، شكلا وفقا للمحلل في صحيفة «هارتس»، أمير أوران، «ضربة ساحقة وجهها القاضي إلى استئناف أولمرت للمحكمة العليا».

فقد كشفت زاكين في إفاداتها النقاب عن تفاصيل حول نقل أموال من شاحد الملك في القضية، شموئيل داختر، الذي توفي العام الماضي، إلى أولمرت، وقالت إنها كانت وسيطة بين داختر ويوسي أولمرت، شقيق رئيس الحكومة السابق. كذلك اعترفت زاكين بأن أولمرت طلب من داختر إعطاها مبلغ ١٠٠ ألف دولار، في العام ١٩٩٧، من أجل أن تشتري الشقة التي تسكن فيها. علما أن هذه مخالفة يسري عليها قانون التقادم، إلا إنها تشير إلى العلاقات بين أولمرت والضالعين في «قضية هوليلاند» التي تعتبر أكبر قضية فساد في تاريخ إسرائيل.

وكان داختر قد جمع من الضالعين في القضية تبرعات بمبلغ ٢١ مليون

ونصف مليون شيكل من أجل تمويل حملة أولمرت الانتخابية. وقالت زاكين في إفاداتها أمام المحكمة «كنت أأخذ من داختر وأعطي إيهود وأبلغه بحجم المبلغ، وكان إيهود يعّد المبلغ ويخرج منه جزءا لنفسه... وكنت أحول المبلغ إلى أصدق أولمرت وشريكه السابق في مكتب المحاماة المحامي» أوري ميسر

وكنّت أدون ذلك في يومياتي من أجل أن تكون هناك متابعة». وقالت زاكين إن هذه المبالغ كان يستخدمها أولمرت لاحتياجاته الشخصية، مثل شراء البذلات والسيجار الفاخر بألاف الدولارات.

وقالت زاكين إن داختر أعطاها في إحدى المرات رشوة بمبلغ ١٠٠ ألف شيكل «وقد أخذت لنفسي ٤٠ ألفا وأعطيت أولمرت ٦٠ ألفا» وأن «أولمرت أراد أن أتحمّل المسؤولية عن المبلغ فقد لهد أعطيتُه الستين ألفا باليد ويريدني أن أتحمّل المسؤولية».

وأضافت زاكين أن يوسي أولمرت تورط في ديون مالية، وأن إيهود طلب من داختر أن يجمع مالا من أجل تسديدها. ونقلت زاكين عن أولمرت قوله لها إنه «لا يوجد خيار، وعلينا أن نساعد» [مساعدة يوسي أولمرت] وقومي بإجراء اتصال بينهما كي يلتقيا» وأكدت أنها «نفذت ذلك».

العقوبات في «قضية هوليلاند

حكم القاضي روزين على الضالعين في «قضية هوليلاند» بالعقوبات التالية: أولمرت، كان يتولى منصب رئيس بلدية القدس وبعد ذلك وزير الصناعة والتجارة والتشغيل، في حكومة أريئيل شارون، عندما ارتكب المخالفات التي

أدين بها، وهما مخالفتان بتلقي رشى بمبلغ ٥٦٠ ألف شيكل. العقوبة: ٦ سنوات سجن.

أوري شيطريت: مهندس بلدية القدس. أدين بتلقي رشوة بمبلغ ٤١ مليون شيكل. العقوبة: ٧ سنوات سجن.

مئير رايبين: رجل أعمال وأمين سر شاهد الملك، شموئيل داختر، وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ٢١ مليون شيكل. العقوبة: ٥ سنوات سجن.

إيهازر سيمحايوف: عضو مجلس بلدية القدس. أدين بتلقي رشوة بمبلغ ١٢٥ ألف شيكل. العقوبة ٣٥ سنة سجن.

هيلل تشيرني: المبادر لمشروع «هوليلاند» ومالك الأرض. وأدين بالتوسط وإعطاء رشى بمبلغ ٢١ مليون شيكل. العقوبة: ٣٥ سنة سجن.

داني دانكنز: كان يتولى خلال ارتكاب المخالفة منصب نائب رئيس «بنك هبوعليم» ورئيس شركة صناعات الملح. وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ١٣ مليون شيكل. العقوبة: ٣ سنوات سجن.

أفيغدور كيلنر: انضم إلى مشروع «هوليلاند» كمبادر في فترة متأخرة، وأدين بالتوسط في إعطاء رشى بمبلغ ١٢ مليون شيكل. العقوبة: ٣ سنوات سجن.

القاضي: أولمرت خان الثقة

هاجم القاضي روزين بشدة المدانين في «قضية هوليلاند» وخاصة أولمرت، خلال النطق بقرار العقوبات، ولم يخلِ القرار من عبارات مثل: «مجرمين»، «خائن»، «اشمئزاز»، «خنازيرية» و« ننتاة».

وقال روزين خلال النطق بالعقوبة على أولمرت إن «الذي يعطي الرشوة هو رجل فاسد ومفسد، والذي يأخذ الرشوة هو بمثابة خائن، ورجل خان الثقة الممنوحة له، ومن هذه الثقة لا تقوم ولا تكون ولن تكون خدمة عامة سليمة». وحكم روزين بالسجن على أولمرت لست سنوات ومصادرة ٥٦٠ ألف شيكل منه وفرض عليه غرامة بمبلغ مليون شيكل.

وأضاف القاضي أن «الحديث يدور عن وصل إلى رأس القمعة. أولمرت كان رئيس حكومة إسرائيل. ومن هذا المنصب السامي والمحترم، والذي لا يوجد منصب مهم ومركزي أكثر منه، وصل إلى مكانة مدان بمخالفات جنائية خطيرة وخطرة».

وعقب المدعي العام الإسرائيلي، شاي نيتسان، على قرار الحكم بالقول إن الإدانة والعقوبات «تقودنا إلى الأمل بأن هذه القضية ستؤدي إلى انخفاض كبير في احتمال ارتكاب مخالفات مشابهة في المستقبل».

وأضاف نيتسان أن «قضية هوليلاند هي إحدى قضايا الفساد الأكبر التي اضطرت الشرطة والنيابة إلى مواجهتها حتى اليوم. ومحاكمتهم وإدانتهم وبشكل خاص الأحكام المفروضة عليهم لغتراض طويلة، ليسا بالأمر العادي. ولن نتردد في معالجة ظواهر الفساد بقفزات من حديد، مهما تكن مكانة الضالعين فيها».

وعقب الرئيس الإسرائيلي، شمعون بيرس، على القرار بسجن أولمرت بالقول إن «هذا يوم حزين على الصعيد الشخصي»، معتبرا أن «هذه إجراءات قضائية متبعة في البلدان الديمقراطية. وليس لدي دور في الجهاز القضائي وهو نتق من التأثيرات الشخصية».

كذلك اعتبر رئيس حزب «يوجد مستقبل» ووزير المالية الإسرائيلي، يائير لبيد، القرار بأنه «يوم حزين على الصعيد الشخصي، ولكن في الوقت نفسه هو يوم مهم للغاية للجهاز القضائي أنه لا يوجد شخص فوق القانون».

وعقبت وزيرة العدل، تسيبي ليفني، قائلة إن القرار ليس سهلا لكن «الرسالة بأن لا أحد فوق القانون مهمة، خاصة في مكافحة الفساد السلطوي والعالم».

وقال رئيس حزب العمل والمعارضة الإسرائيلية، إسحق هيرتسوغ، إن «قرار الحكم يثبت أنه يوجد جهاز عدلي مستقل وقانون واحد يسري على رئيس الحكومة وعلى أحر المواطنين وأن الجميع متساون أمام القانون». وأضاف أن «هذا يوم حزين على الصعيد الشخصي كمن عرف إيهود أولمرت منذ سنوات طويلة».

الييمين الإسرائيلي ربح بالقرار ضد أولمرت

امتنع رئيس الحكومة الإسرائيلية، يمينان نتنياهو، عن التعقيب على قرار الحكم بزج سلفه في المنصب، أولمرت، في السجن لست سنوات. وعلى ما يبدو أن هذا الامتناع من جانب نتنياهو لم يأت صدفة، إذ إن أولمرت كان يفكر عشية الانتخابات العامة الأخيرة، في بداية العام الماضي، بالعودة إلى الحلبة السياسية كمرشح لرئاسة الحكومة، لكنه لم يفعل ذلك بسبب القضايا الجنائية المرفوعة ضده، وأرجا احتمال اتخاذ قرار كهذا إلى الانتخابات المقبلة.

وعلى هذه الخلفية، اعتبر أولمرت في الحلبة السياسية أنه الشخص الوحيد الذي بإمكانه أن يشكل خطرا على حكم نتنياهو واليمين الإسرائيلي. ويذكر أنه بموجب المفاهيم الإسرائيلية، فيما يتعلق بالصراع الإسرائيلي

بعد قرار الحكم على أولمرت بالسجن الفعلي

مخالفات الفساد السلطوية!



أولمرت، السقوط المدوي.

- الفلسطيني، فإن أولمرت هو التقيض لنتنياهو. فقد اقترح أولمرت على الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، قيام دولة فلسطينية بعد انسحاب إسرائيل من حوالي ٩٤٪ من مساحة الضفة الغربية مع تبادل أراض، والانسحاب من الأحياء العربية في القدس الشرقية، وعودة رمزية للاجئين. بينما نتنياهو يرفض اقتراحا كهذا جملة وتفصيلا.

وفي الوقت الذي امتنع فيه نتنياهو عن التعقيب على القرار ضد أولمرت، ربح اليمين الإسرائيلي، وخاصة الاستيطاني، بالقرار، واعتبره بمثابة جزاء لأولمرت الذي قدم للفلسطينيين مقترحات، «سخية» بنظره.

ومن الجهة الأخرى، أعربت صحيفة «إسرائيل هيوم» (إسرائيل اليوم)، التي تم تأسيسها من أجل دعم نتنياهو وسياسته إعلاميا، عن ترحيبها بالقرار ضد أولمرت، واستغلت القرار من أجل مكافحة منافستها وهي صحيفة «يديعوت أحرونوت»، واتهمتها بأنها أيدت أولمرت ودعمته وسعت إلى تبرئته أو تخفيف الحكم ضده على الأقل.

أولمرت مطلع على أكثر المعلومات سرية

أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن سجن أولمرت لن تكون مهمة سهلة بالنسبة إلى سلطة السجون وجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وسيجمع هذان الجهازان على عزل أولمرت عن باقي السجناء من أجل منع احتمال تسرب معلومات بالغة السرية، اطلاع عليها أولمرت خلال توليه منصب رئيس الحكومة.

وتطرق وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي، إسحق أهرونوفيتش، إلى هذا الموضوع وقال إنه «بسبب مناصب أولمرت السابقة، والمعلومات الكثيرة التي بحوزته، فإن هذا يلزمنا بأن نستعد بشكل مختلف، لدى دخوله إلى السجن. وأضاف أن «جهاز الأمن العام سيكون ضالعا في إجراءات سجن أولمرت، وإذا ما اضطررنا لذلك فإن الشاباك سيوفر كل الغلاف المطلوب حول أولمرت إذ إن هذا الأخير عرف وما زال يعرف معلومات كثيرة».

يشار إلى أن أولمرت، كرئيس حكومة سابق، مطلع على الأسرار النووية

عقب تصاعد مظاهر العنف في المجتمع

تراجع مستوى الشعور بالأمن الشخصي لدى المواطنين في إسرائيل!

ومديرتها العامة، إفرات شورت، وعدد من أبناء الشبيبة والشبان الذين تلقوا مساعدات من الجمعية، التقرير إلى الرئيس الإسرائيلي، شعون بيريس.

تزايد المخاطر المحدقة بأبناء شبيبة من أصول أثيوبية

وتطرق التقرير إلى تزايد المخاطر المحدقة بأبناء الشبيبة من أصول أثيوبية. وتجدر الإشارة إلى أن المهاجرين الفلاشا من أثيوبيا هم أكثر الفئات في المجتمع الإسرائيلي التي تعاني من صعوبات ومشاكل في الاندماج في المجتمع، وخصوصا على ضوء التعامل العنصري معهم من جانب الجمهور اليهودي وعلى خلفية لون بشرتهم السمراء.

ولفت تقرير جمعية «علييم» إلى أن نسبة مرتفعة من الذين يقعون في سجن «أوفيك»، وهو سجن لأبناء الشبيبة، والسجن العسكري، هم من أبناء الشبيبة والشبان من أصول أثيوبية. كذلك فإن أحداثا متفرقة في حيث خطورتها، مثل حوادث طعن وإهمال وحالات عزلة، تحدث في أحياء يتركز فيها بشكل كبير مواطنون من أصول أثيوبية.

إلى جانب ذلك، قالت الجمعية إنها شخست وجود ارتفاع بنسبة ١٥٪ في ضلوع أبناء الشبيبة من أصول أثيوبية في أحداث عنف خطرة. وفي العام ٢٠١٢، قال ١٤٥٠ من أبناء الشبيبة من أصول أثيوبية إنهم كانوا ضالعين في أعمال عنف خطيرة أو أنهم كانوا ضحايا لأعمال عنف كهذه، بينما ارتفع هذا العدد إلى ١٦٦٧ في العام ٢٠١٣.

وأشار تقرير جمعية «علييم» إلى معطيات أخرى أثارت قلق المهتمين في هذا المجال، وبضمنها الفقر المدقع في العائلات التي يأتي منها أبناء الشبيبة في خطر، والتسرب من الأطر التعليمية، والإدمان على المخدرات، والميل إلى اليأس والشعور بالإقصاء من المجتمع، والتعرض إلى معاملة عنصرية. وتعاني هذه المجموعة السكانية من الافتقار لدعم عائلي ومعالجة اجتماعية، ما يؤدي إلى أوضاع ينزل فيها هؤلاء الفتية، وبشكل خطر، عن ذويهم بسبب فجوات ثقافية وفروق بين الأجيال.

وتناول تقرير جمعية «علييم» العنف في الشبكة المنكوتية، وتبين أن نصف أبناء الشبيبة في إسرائيل أفادوا بأنهم تعرضوا لأذى أو استخدموا الهواتف المحمولة الذكية وشبكة الانترنت بصورة عنيفة. وارتفعت هذه الحالات في العام الماضي عن العام الذي سبقه بنسبة ٢٥٪.

كذلك ارتفع بنسبة ٢٥٪ عدد الشكاوى التي تحدثت عن تزايد خطورة مظاهر الجون من خلال الانترنت، ومقاطعة أشخاص ومنع انضمامهم إلى مجموعات في شبكات التواصل الاجتماعي، ونشر صور لأبناء شبيبة ذات طابع جنسي من جانب أبناء شبيبة آخرين على نطاق واسع.

